

hej!support
health · environment · justice

Swedish Society
for Nature Conservation

Canadian
Environmental Law
Association
EQUITY. JUSTICE. HEALTH.

Bund für
Umwelt und
Naturschutz
Deutschland
BUND
FRIENDS OF THE EARTH GERMANY

PAN Germany
Pestizid Aktions-Netzwerk e.V.

GROUNDWORK
environmental justice action

TOXISPHERA
ASSOCIAÇÃO DE SAÚDE AMBIENTAL

EEB
European
Environmental
Bureau

PAN
PESTICIDE ACTION NETWORK · NORTH AMERICA

ECO-ACCORD

GREEN WOMEN
AMANTY-VEŠNICE ŽENY-VEŠNICE AKTIVISTKY

AWHHE
Affiliated Women
for Pesticide and Priority
Environmental

wecf
Women Engage
For a Common Future

PESTICIDE
ACTION
NETWORK UK

righton
canada

PAN
PESTICIDE ACTION NETWORK · NORTH AMERICA

PAN
ANZ

WHEN
Women's Healthy Environments Network

Forum Umwelt
und Entwicklung

BREATHE RESPIREZ
the lung association l'association pulmonaire

CSA

ورقة بيضاء حول الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي

تعرض هذه الورقة البيضاء مسألة معيار عالمي يلزم الكشف عن المواد الكيميائية الخطرة المستخدمة في المنتجات ضمن التجارة الدولية. وتسعى لتكون محفزاً للأفكار من خلال شرح ضرورة وجود معيار للشفافية من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة وكيف سيشكل هذا المعيار دعامة أساسية لاقتصاد دائري آمن ويساعد البلدان في إضافة معلومات إلى سجلات الصحة الوطنية الخاصة بها. كما تحدد الورقة بعض القضايا التي قد تبرز أثناء تصميم معايير الشفافية على المستوى العالمي وتطبيقها وتقدم اقتراحات حول كيفية معالجة هذه القضايا.

تعد جمعية الأمم المتحدة للبيئة والمؤتمر الدولي الخامس حول إدارة المواد الكيميائية فرصتين يمكن للمجتمع العالمي من خلالهما البدء باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع مثل هذه المعايير.

معلومات أساسية

أصبحت المواد الكيميائية في المنتجات قضية سياسات ناشئة ضمن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية عقب قرار هيئة صنع القرار في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية في عام

2012¹ حيث تدعو إلى تبادل المعلومات بشأن هوية المواد الكيميائية في المنتجات داخل سلاسل التوريد وخارجها. وجرى تأسيس برنامج المواد الكيميائية في المنتجات عام 2015 من أجل تعزيز العمل الخاص بالمواد الكيميائية في المنتجات وغير ذلك من الأمور عن طريق تحسين تحديد شروط تبادل المعلومات وصيغتها². ولكن التعزيز المرجو لم يتحقق على أرض الواقع. وثمة حاجة الآن لإحياء العمل الخاص بالمواد الكيميائية في المنتجات من خلال التزامات جديدة ومتينة ضمن خليفة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. تزامن اعتماد برنامج المواد الكيميائية في المنتجات في عام 2015 مع نشر أول خطة عمل للاتحاد الأوروبي من أجل اقتصاد دائري، والتي جرى تحديثها وتنقيحها منذ ذلك الحين³. ويعمل الاتحاد الأوروبي حالياً على تعديل كافة التشريعات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات من أجل دعم الاقتصاد الدائري.

كما تزداد وتيرة النقاشات حول العالم مما يشير إلى أهمية الاقتصاد الدائري كاستراتيجية أساسية من أجل للمضي قدماً بالعمل مع عدد من أهداف التنمية المستدامة. ويتضح ذلك، من بين أمور أخرى، من خلال القرارات التي اعتمدها الاجتماع الرابع لجمعية الأمم المتحدة للبيئة والتي تدعو إلى اقتصاد دائري وإبقاء المواد الخطرة خارج دورات المواد⁴.

يوضح الاقتصاد الدائري كيف تتقاطع دورة حياة المواد الكيميائية والنفايات مع العديد من الأولويات البيئية والصحية والمجتمعية والمجالات المواضيعية، بما في ذلك عمل عدة مجموعات سياسة عالمية مثل التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وينطوي على السرد الذي من شأنه تعزيز فهم وجوب تمتين التآزر بين مختلف مجموعات السياسة في إطار ما بعد عام 2020 وضرورة زيادة الأولوية السياسية للمواد الكيميائية والنفايات.

وفي تقريرها الذي صدر حديثاً حول استراتيجية المواد الكيميائية من أجل الاستدامة، تشير المفوضية الأوروبية إلى الحاجة إلى تعميم الانتقال إلى اقتصاد دائري وخالي من المواد السامة باعتبار ذلك "عناصر شاملة وأساسية للتنمية المستدامة مع مراعاة اتساق السياسات من أجل التنمية"⁵.

تعد معرفة المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات على امتداد دورة حياة المنتج أمراً بالغ الأهمية في الاقتصاد الدائري الآمن وغير السام. ويؤكد هذا على أهمية تحقيق غايات برنامج المواد الكيميائية في المنتجات التي تدعو إلى الإفصاح عن المواد الكيميائية في المنتجات داخل سلسلة توريد المنتجات وخارجها.

وبالنظر إلى أن المنتجات الاستهلاكية معترف بها على أنها مصدر للتعرض إلى مواد كيميائية سامة، فإن الإفصاح عن معلومات حول وجودها في المنتجات سيمنح البلدان كذلك من تقييم التعرض المباشر الناجم عن المنتجات وكذلك تسرب تلك المواد الكيميائية إلى البيئة والتعرض الثانوي من خلال الهواء والماء والطعام، ومن ثم ربط هذه البيانات بالآثار على الصحة العامة من خلال

¹ قضايا السياسات الناشئة

(<http://www.saicm.org/Portals/12/documents/meetings/ICCM2/doc/ICCM2%2010%20emerging%20issues%20E.pdf>)

² برنامج المواد الكيميائية في المنتجات

(<http://www.saicm.org/Portals/12/documents/meetings/ICCM4/doc/K1502319%20SAICM-ICCM4-10e.pdf>)

³ خطة عمل الاتحاد الأوروبي المنقحة من أجل اقتصاد دائري

(https://ec.europa.eu/environment/circulareconomy/pdf/new_circular_economy_action_plan.pdf)

UNEP/EA.4/Res.6⁴

(<http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/28471/English.pdf?sequence=3&isAllowed=y>)

UNEP/EA.4/Res.7

(<http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/28472/English.pdf?sequence=3&isAllowed=y>)

UNEP/EA.4/Res.8

(<http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/28518/English.pdf?sequence=3&isAllowed=y>)

UNEP/EA.4/Res.19

(<http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/28501/English.pdf?sequence=3&isAllowed=y>)

⁵ استراتيجية المواد الكيميائية من أجل الاستدامة – نحو بيئة خالية من المواد السامة

(<https://ec.europa.eu/environment/pdf/chemicals/2020/10/Strategy.pdf>)

سجلات الصحة الوطنية. ومن شأن هذا أن يدعم جمع المعلومات على المستوى الوطني والتعامل مع الأنظمة فيما يخص المواد السامة البيئية وتقييم المخاطر والمساعدة في تحديد المواد السامة التي يجب إعادة تقييمها استناداً إلى درجة خطورتها.

بناءً عليه، يجب أن يستمر العمل بخصوص الإفصاح الطوعي للمواد الكيميائية في المنتجات وتزداد وتيرته، وفي الوقت عينه، يجب أن تتصاعد الالتزامات بالعمل حول المواد الكيميائية في المنتجات باعتباره قضية موضع اهتمام في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. سلط الضوء على هذا، من بين أمور أخرى، تقرير التقييم الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول القضايا موضع الاهتمام في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية⁶. ويأتي هذا التقرير كاستجابة للقرار 8/4 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة ويهدف إلى إبلاغ المجتمع الدولي بالوضع الحالي لقضايا محددة من القضايا موضع الاهتمام استناداً إلى استعراض للأدلة جرى نشره في العقد المنصرم. وقد أشار التقرير إلى الحاجة الملحة إلى تكثيف العمل حول القضايا موضع الاهتمام الراهنة، بما في ذلك من خلال صكوك ملزمة. وأوضح بأن التقدم الحاصل في العمل المرتبط بالقضايا موضع الاهتمام كان متفاوتاً من بلد لآخر، وبأن عدم اتساق السياسات بين البلدان يعيق التقدم. كما شدد على أنه مع تنامي الاهتمام العالمي بوضع اقتصادات دائرية، يجب إتاحة المعلومات حول المحتوى الكيميائي في كافة مراحل حياة المنتج. بالإضافة إلى ذلك، دعا إلى اتباع مقاربات شاملة في معالجة القضايا موضع الاهتمام. ويقترح، حيثما أمكن، أن تعزز الإجراءات المبادرات التنظيمية القائمة.

الأساس المنطقي

تعتبر المنتجات الاستهلاكية مصدراً هاماً للتعرض إلى مواد كيميائية سامة على امتداد دورة حياة المنتجات. وتعد الشفافية وإمكانية التتبع، اللتان تساهمان في الحد من تواجدها المواد الكيميائية موضع الاهتمام في المنتجات وما يرافق ذلك من انسياب المواد المرتبطة بها، في صميم الاقتصاد الدائري والذي ينبغي أن يكون آمناً لصحة الإنسان والبيئة. ولكن غياب متطلبات متفق عليها عالمياً، من أجل ضمان توفر وإمكانية الوصول إلى معلومات حول المواد الكيميائية الخطرة في المنتجات⁸ على امتداد دورة حياة المنتج، يؤدي إلى استمرار تلوث سلسلة التوريد. ومع ملاحظة أن سلاسل التوريد للعديد من المواد والمنتجات متعددة الجنسيات في يومنا هذا، فإنه من الصعوبة بمكان معالجة انتشار المواد الكيميائية موضع الاهتمام الموجودة فيها إلى أن يتم اعتماد إجراءات عالمية متسقة. ويصعب بشكل خاص على البلدان ذات الدخل المنخفض الحصول على المعلومات. حيث يعد الكثير منها مستوردين صافين للمنتجات، وتفتقر الشركات فيها إلى الموارد، وأحياناً إلى المعرفة، لطلب المعلومات من الموردين بشكل ممنهج، ولا سيما عندما يكون ذلك خارج ولايتهم القضائية الوطنية. من شأن متطلبات المعلومات العالمية أن تدلّل تلك العقبة وتحسّن التقدم الحاصل في عمل المواد الكيميائية في المنتجات ما بين الدول، وبالتالي تعالج أحد الأمور موضع الاهتمام في تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن القضايا موضع الاهتمام في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية⁹.

علاوة على ذلك، غالباً ما يضطر الموردون في سلاسل التوريد متعددة الجنسيات إلى التعامل مع العديد من المعايير المتوازية في مختلف الشركات أو البلدان/الأقاليم، مما يتطلب موارد يصعب توفرها أحياناً لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. تعمل المعايير المنسقة عالمياً على توفير فرص متكافئة لكافة الشركات، وتسهّل تبادل المعلومات ضمن سلسلة التوريد وخارجها وعلى امتداد دورة حياة المنتج، وتقضي على أي معايير مزدوجة محتملة مع ضمان المساواة أمام القانون في كافة البلدان والأقاليم. حيث ستكون المعايير المنسقة عالمياً مفيدة بشكل خاص لسلامة العمال والمستهلكين والبيئة في البلدان التي تفتقر إلى اللوائح التنظيمية أو تكون ضعيفة فيها.

⁶ القضايا موضع الاهتمام هي المصطلح الجماعي المقترح لما كان يسمى سابقاً بقضايا السياسات الناشئة وغيرها من القضايا موضع الاهتمام.

⁷ جرى استرجاعه بتاريخ 2020/10/25 من صفحة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

(<https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/33807>)

⁸ من الآن فصاعداً، تشير كلمة "المنتج" إلى الاسم الجماعي للمواد/المنتجات التي تشكل مكونات جزئية لمنتجات أكثر تعقيداً، بالإضافة إلى المنتجات المعقدة.

⁹ يسلط تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن القضايا موضع الاهتمام في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على التحديات والفرص التالية بالنسبة إلى العمل فيما يخص المواد الكيميائية في المنتجات (1) تشجيع الإبلاغ عن المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات على امتداد سلسلة التوريد، مقارنة مع الممارسة الشائعة الحالية المتمثلة في الإبلاغ عن المواد التي لا ينبغي أن تكون موجودة. (2) توسيع نطاق الإبلاغ الخاص ببرنامج المواد الكيميائية في المنتجات ليشمل الأطراف خارج سلاسل التوريد، عن طريق استكشاف أدوات مثل السياسات المالية ومسؤولية المنتج الممتدة وتقارير استدامة الشركات والشراكات الجديدة بين القطاعين العام والخاص. (3) ضمان أن تكون معلومات برنامج المواد الكيميائية في المنتجات ذات صلة ودقيقة وحديثة ويمكن الوصول إليها من خلال إجراءات تنظيمية وطوعية متينة فيما يخص المراقبة والتطبيق الفعالين.

تسلط استراتيجية المواد الكيميائية من أجل الاستدامة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي الضوء على الحاجة إلى مساعدة البلدان في الوفاء بالتزاماتها فيما يخص الاتفاقيات الدولية حول المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك من خلال وضع معايير مشتركة تؤمن درجة عالية من الحماية لصحة الإنسان والبيئة وتوفر فرص متكافئة للجميع¹⁰.

دعا تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن العمل الخاص بالمواد الكيميائية في المنتجات إلى مقاربات شاملة للتعامل مع القضايا موضع الاهتمام. فاستناداً إلى النطاق الكيميائي المختار للمعيار، يمكن أن يحمل الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي فيما يخص المواد الكيميائية موضع الاهتمام القدرة ليكون مثلاً أداة شاملة تقوم بتحسين الوصول إلى المعلومات بشأن عدة قضايا موضع الاهتمام بشكل متزامن، وليس فقط برنامج المواد الكيميائية في المنتجات، بما في ذلك المواد الخطرة ضمن دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والمواد البيرو والبيروفلوروكالكية، والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، بالإضافة إلى القضايا المرشحة المقترحة لتكون قضايا موضع اهتمام في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثل الزرنيخ وثنائي الفينول (أ) والكاديوم والقصدير العضوي والفثالات. تمثل هذه الحجج الأساس المنطقي لإنشاء الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي عبر مختلف القطاعات.

نماذج ونطاق المنتجات والمواد الكيميائية

في العالم الحقيقي، تعد البيانات بشأن حالات التعرض والمخاطر المرتبطة بالمواد الكيميائية نادرة جداً وغير مكتملة. وبالتالي، فإن الطريقة الأكثر عملية لتحديد المواد الكيميائية في القائمة هي بالاستناد إلى خصائص المخاطر المتأصلة الخاصة بها، وهو ما يتماشى مع مبدأ الاحتراز¹¹. على سبيل المثال، جرى تحديد المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي في معاهدة ستوكهولم استناداً إلى خصائصها الخطرة المتأصلة¹². وبالنسبة إلى المواد موضع الاهتمام الشديد في قائمة المرشحين ضمن تشريعات المواد الكيميائية في الاتحاد الأوروبي وكذلك اللوائح التنظيمية الخاصة بـ 'تسجيل وتقييم وترخيص وتقييد المواد الكيميائية (REACH)'، فقد جرى تحديدهما أيضاً باستخدام ضوابط قائمة على المخاطر¹³. علاوة على ذلك، يشير تعريف نطاق المواد الكيميائية في برنامج المواد الكيميائية في المنتجات ضمن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية إلى الخصائص الخطرة¹⁴.

نقترح بأن الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي هو عبارة عن قائمة سلبية، أي تحتوي على مواد كيميائية معترف بها على أنها تمتلك صفات متأصلة خطيرة غير مقبولة تؤثر على صحة الإنسان والبيئة. وعادة ما تكون قوائم اللوائح التنظيمية عبارة عن قوائم سلبية، كما هو الحال مع قائمة معاهدة ستوكهولم وقائمة المرشحين لدى الاتحاد الأوروبي. فمن منظور سرية المعلومات التجارية، فإن القائمة السلبية تعد أقل تعقيداً من القائمة الإيجابية، لأنه ينبغي ألا يكون إفصاح شركة ما عن معلومات بخصوص مواد كيميائية خطيرة أمراً مثيراً للجدل، وكذلك الأمر بالنسبة لأصحاب المصلحة خارج سلسلة التوريد، ويتماشى هذا مع برنامج المواد الكيميائية في المنتجات¹⁵. حيث يعد توفير المعلومات بواسطة الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي لكافة أصحاب المصلحة على امتداد دورة حياة المنتج أمراً جوهرياً.

¹⁰ استراتيجية المواد الكيميائية من أجل الاستدامة – نحو بيئة خالية من المواد السامة

(<https://ec.europa.eu/environment/pdf/chemicals/2020/10/Strategy.pdf>)

¹¹ ظهر مبدأ الاحتراز لأول مرة في سبعينات القرن المنصرم، ومنذ ذلك الحين جرى تكريسه في عدد من الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة، مثل المبدأ الخامس عشر في إعلان ريو وفي معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي والتشريعات الوطنية لعدد من البلدان الأعضاء. حيث يمكن صناع القرار من اعتماد تدابير احترازية عندما تكون الأدلة العلمية حول أحد المخاطر على البيئة أو صحة الإنسان غير مؤكدة والخطر كبير.

¹² الملحق (د) في معاهدة ستوكهولم

(<http://www.pops.int/Portals/0/download.aspx?d=UNEP-POPS-COPCONVTEXT-2017.English.pdf>)

¹³ المادة 57، اللوائح التنظيمية الخاصة بـ 'تسجيل وتقييم وترخيص وتقييد المواد الكيميائية (REACH)'

(<https://eur-lex.europa.eu/legalcontent/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32006R1907&from=EN>)

¹⁴ برنامج المواد الكيميائية في المنتجات

(http://www.saicm.org/Portals/12/Documents/EPI/CiP%20programme%20October2015_Final.pdf)

¹⁵ ينص برنامج المواد الكيميائية في المنتجات في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من بين أمور أخرى على أنه "لا ينبغي النظر إلى المعلومات حول المواد الكيميائية المرتبطة بصحة وسلامة الإنسان والبيئة على أنها سرية".

هناك عدة احتمالات لكيفية تأسيس الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي. وينبغي تطبيقه على نطاق المنتجات ومكوناتها الجزئية التي جرى تحديدها في برنامج المواد الكيميائية في المنتجات¹⁶.

بغية ضمان التوصل السريع لتوافق حول الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي بالنسبة إلى المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي، فإننا نقترح إدراج ما يلي: المواد الكيميائية الخاضعة للتنظيم في معاهدات بازل¹⁷ وميناماتا¹⁸ وستوكهولم¹⁹ وبروتوكول مونتريال في معاهدة فيينا²⁰ وقائمة المواد المسرطنة من الوكالة الدولية لأبحاث السرطان²¹، بالإضافة إلى المواد الكيميائية في توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن تقييد المواد الخطرة²² والمواد موضع الاهتمام العالمي جداً كما هي معرفة في المادة 59 من اللائحة التنظيمية 'لتسجيل وتقييم وترخيص وتقييد المواد الكيميائية (REACH)؛ لدى الاتحاد الأوروبي²³. يتماشى هذا مع التوصيات الواردة في تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول العمل مع القضايا موضع الاهتمام من أجل بناء إجراءات استناداً إلى اللوائح التنظيمية القائمة.

إن الأساس المنطقي لتضمين المواد الكيميائية المدرجة في معاهدي بازل وستوكهولم هو كونها ذات صلة بالنفائيات التي قد ينتهي بها المطاف في مواد معاد تدويرها، مثل المواد البلاستيكية والنفائيات الإلكترونية والنفائيات النسيجية. حيث يمكن أن تؤدي إعادة تدوير النفائيات التي تحتوي على مواد كيميائية سامة إلى تلوث المنتجات الجديدة المصنوعة من المواد المعاد تدويرها²⁴. ففي كانون الثاني/يناير من عام 2020، سحب الاتحاد الأوروبي الإعفاء الخاص بموجب معاهدة ستوكهولم الذي كان يسمح بإعادة تدوير المواد التي تحتوي على مثبطات لهب سامة، المعروفة بالإبثرات متعددة البروم ثنائية الفينيل (PBDEs)²⁵. وشكل ذلك خطوة مهمة للمضي قدماً نحو تنظيف إعادة التدوير وتقليل تلوث المنتجات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تسهيل تطبيق المعاهدات من خلال الإفصاح عن معلومات حول وجود المواد الكيميائية الخاضعة للتنظيم، لأنه وبشكل عام ليس هناك أي التزام للإفصاح بموجب هذه المعاهدات.

ينبغي ألا يكون بناء الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي استناداً إلى المعاهدات أمراً مثيراً للجدل.

¹⁶ راجع الصفحة 9 من وثيقة برنامج المواد الكيميائية في المنتجات

(<http://www.saicm.org/Portals/12/documents/meetings/ICCM4/doc/K1502319%20SAICM-ICCM4-10e.pdf>)

¹⁷ معاهدة بازل

(<http://www.basel.int/TheConvention/Overview/TextoftheConvention/tabid/1275/Default.aspx>)

الملحق الأول، المواد الكيميائية في النفائيات البلاستيكية والنفائيات الإلكترونية والنفائيات النسيجية وغيرها من النفائيات المخصصة لإعادة التدوير.

¹⁸ معاهدة ميناماتا

(<http://www.mercuryconvention.org/Portals/11/documents/Booklets/COP3version/Minamata-Convention-booklet-Sep2019-EN.pdf>)

¹⁹ معاهدة ستوكهولم

(<http://www.pops.int/Portals/0/download.aspx?d=UNEP-POPS-COPCONVTEXT-2017.English.pdf>)، والمواد الكيميائية المصنفة كمبيدات حيوية/غير مبيدات الآفات.

²⁰ بروتوكول مونتريال

(https://ozone.unep.org/sites/default/files/201912/The%20Ozone%20Treaties%20EN%20-%20WEB_final.pdf)

²¹ المواد المصنفة حسب دراسات الوكالة الدولية لأبحاث السرطان، المجلدات 1-127

(<https://monographs.iarc.fr/list-ofclassifications>)

²² توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن تقييد المواد الخطرة

(<https://eur-lex.europa.eu/legalcontent/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32011L0065&from=EN>)

²³ المواد موضع الاهتمام العالمي جداً (<https://echa.europa.eu/candidate-list-table>)

²⁴ الثغرة القانونية السامة – إعادة تدوير النفائيات السامة لتصبح منتجات جديدة

(https://ipen.org/sites/default/files/documents/TL_brochure_web_final.pdf)

²⁵ الإعفاء الوارد في معاهدة ستوكهولم

(<http://chm.pops.int/Implementation/Exemptions/SpecificExemptions/TetraBDEandPentaBDERoSE/tabid/5039/Default.aspx>)

وقد جرى استخدام توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن تقييد المواد الخطرة كنموذج للوائح التنظيمية أو بشكل شبه متطابق في اللوائح التنظيمية في عدد من البلدان²⁶. وبالتالي يجب ألا يكون استخدامه كأحد مكونات الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي أمراً مثيراً للجدل.

من ناحية أخرى، فإن المواد موضع الاهتمام العالي جداً هي شأن خاص بالاتحاد الأوروبي. ولكن الضوابط الأساسية لتحديد ما تلتقط الخصائص الخطرة في تعريف نطاق المواد الكيميائية في برنامج المواد الكيميائية في المنتجات ضمن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، ويمكن القول بأن قائمة المواد موضع الاهتمام العالي جداً هي القائمة الأكثر شمولاً للمواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي التي لدينا حتى الآن في أي ولاية قضائية. ترتبط المواد الكيميائية في قائمة المواد موضع الاهتمام العالي جداً بالفعل بمتطلبات كشف إلزامية، وفي وقت قريب سيتم إطلاق قاعدة بيانات عامة للمواد موضع الاهتمام العالي جداً لكافة المنتجات المصنعة في الاتحاد الأوروبي أو المستوردة إليه²⁷. تبني قاعدة البيانات هذه على مبدأ الإيفاء بكافة أهداف معلومات برنامج المواد الكيميائية في المنتجات ويمكن أن تشكل نموذجاً لقواعد بيانات مشابهة على المستوى العالمي.

في حال ورود مواد كيميائية في أكثر من لائحة من اللوائح التنظيمية المذكورة، ينبغي تطبيق الحدود التنظيمية الأكثر صرامة بالنسبة إلى الإفصاح عن المعلومات وفقاً للحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي.

في حال تحديث أي من المعاهدات أو اللوائح التنظيمية، ينبغي أن يعكس الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي تلك التحديثات.

ينبغي النظر بإمعان في عتبات التركيز من أجل الإبلاغ وفقاً لمعايير الشفافية²⁸. كما يجب أن تكون تلك العتبات منخفضة بحيث توفر حماية كافية لصحة الإنسان والبيئة. على سبيل المثال، إن عتبة الإفصاح عن المواد موضع الاهتمام العالي جداً في اللائحة التنظيمية في الاتحاد الأوروبي 'لتسجيل وتقييم وترخيص وتقييد المواد الكيميائية (REACH)' تبلغ 0.1%، وقد يكون هذا غير كافٍ بالنسبة إلى المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء والتي قد تكون نشطة بيولوجياً عند تراكيز منخفضة جداً. أما في توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن تقييد المواد الخطرة، فتبلغ عتبة الإفصاح 0.01%، وهو مناسب أكثر ويقدم مستوى أفضل للحماية. في حال كان لدى أحد القطاعات الصناعية متطلبات إبلاغ أكثر صرامة، يتم تشجيعها على المضي قدماً بمعياريها الأكثر صرامة، مما يدعم وضع مستوى أعلى من الطموح حول الإبلاغ.

في حين تعد المقاربة الموصوفة أعلاه منطقية ومهمة كمنقطة انطلاق، إلا أن المعاهدات الكيميائية الحالية تعد غير كافية لالتقاط الانتقال عبر الحدود للمواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي من خلال النشاطات البشرية، مثل سلاسل التوريد الدولية للمنتجات والنفايات، كما إنها لا تلتقط الآثار العابرة للأجيال²⁹ أو آثار الكوكبتيل³⁰. بالتأكيد هناك مواد كيميائية تحقق عدداً من ضوابط معاهدة ستوكهولم ولكنها لا تحقق ضوابط الانتقال الجغرافي بعيد المدى، لأن ضوابط معاهدة ستوكهولم تأخذ بعين الاعتبار الانتقال عبر الهواء والماء والكائنات الحية فحسب، وليس تدفق المواد. وبالتالي، نرى أيضاً الحاجة لوضع ضوابط تكميلية بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي من أجل معالجة الثغرات الموجودة. وقد قامت مؤخراً وكالة المواد الكيميائية السويدية ومركز تحليل مخاطر المواد الكيميائية المستقبلية وإدارة الاستراتيجيات في جامعة جوتنبرج ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث بوضع مقترح لضوابط تستند إلى المخاطر من أجل تحديد المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي، وجرى تقديمه بالاقتران مع ورشة عمل الخبراء التقنيين بغية دعم عملية ما بين الدورات³¹. يمكن أن يشكل هذا المقترح نقطة الانطلاق لتطوير ضوابط تكميلية للمواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي.

²⁶ تقييد المواد الخطرة كنموذج في لوائح تنظيمية مشابهة في العديد من البلدان

(<https://www.rohsguide.com/rohs-future.htm>)

²⁷ قاعد بيانات SCIP في الاتحاد الأوروبي (<https://echa.europa.eu/sv/scip-database>)

²⁸ إرشادات لأصحاب المصلحة بشأن تبادل المعلومات حول المواد الكيميائية في المنتجات

(<http://www.saicm.org/Portals/12/documents/meetings/ICCM4/doc/K1502355%20SAICM-ICCM4-11e.pdf>)

²⁹ الآثار العابرة للأجيال: هي آثار المواد الكيميائية التي تظهر في نسل الأفراد الذين تعرضوا لتلك المواد. أحياناً يكون ذلك منذ عدة أجيال مضت، وبعد مضي وقت طويل على انتهاء التعرض. يمكن أن يحصل هذا نتيجة تدخل المواد الكيميائية في تنظيم الجينات من خلال تغيير نظامها بطريقة وراثية.

³⁰ آثار الكوكبتيل: آثار مزيج السمية جراء خلانط المواد الكيميائية. حيث يمكنها أن تزيد السمية بشكل مشترك إلى درجات أعلى من سمية المادة الكيميائية بمفردها أو تلغي أي تأثيرات سمية مضافة.

³¹ الوثائق من ورشة عمل الخبراء التقنيين، بما في ذلك الضوابط المقترحة

طبعاً لا يجب أن نغفل عن ذكر أن الشركات بإمكانها وضع خطط شفافية أكثر طموحاً، ويجب تشجيعها على ذلك، بالإضافة إلى الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي.

التطوير والإدارة

هناك عدة مقاربات حول تطوير وإدارة الضوابط والحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي.

يمكن تكليف لجنة متعددة أصحاب المصلحة وبعيدة عن تأثير المصالح التجارية ويتم تنسيقها من قبل البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية كي تقوم بوضع الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي والضوابط التكميلية للمواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي، عقب قرار من المؤتمر الدولي الخامس حول إدارة المواد الكيميائية القادم.

حالما يتم وضع الضوابط والقائمة، يمكن إدارة القائمة والحفاظ عليها من قبل لجنة متعددة أصحاب المصالح يقوم بتنسيقها البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ويمكن أن يقدم أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مدخلات دورية إضافية. يجب أن يُسمح لأي صاحب مصلحة في لجنة أصحاب المصلحة أن يرشح مواد كيميائية إلى القائمة، مرفقة بالدافع بشكل مكتوب ومع الإشارة إلى الضوابط.

من الناحية المثالية، يجب أن يكون الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي جزءاً من اتفاقية ملزمة ما. ويمكن أن يصبح جزءاً من معاهدة حالية ما في حال كانت تسمح بالتعديلات أو بإضافة بروتوكولات. يجب تقصي هذا الخيار بالنسبة إلى المعاهدات الكيميائية آتفة الذكر أو معاهدة آر هوس حول إمكانية الوصول إلى المعلومات ومشاركة الجمهور في صناعة القرارات وإمكانية الوصول إلى العدالة في الشؤون البيئية، وهي صك بيئي جرى وضعه بواسطة اللجنة الاقتصادية من أجل أوروبا في الأمم المتحدة، والتي تعمل بمثابة معاهدة عالمية "مفتوحة"³².

وثمة مقاربة أخرى وتتمثل في معيار مشابه للنظام المنسق عالمياً³³ (GHS). يتألف تنفيذ النظام المنسق عالمياً من ثلاث مراحل: الاعتماد الرسمي من قبل الدول؛ والإدراج ضمن التشريعات الوطنية، أي جعله ملزماً؛ وتسهيل وإنفاذ استغلال الشركات وغيرها من الجهات الفاعلة للنظام المنسق عالمياً واستخدامها له. أحد عيوب هذه المقاربة تتمثل في أن البلدان المختلفة قد تتبنى إصدارات مختلفة من المعيار، كما هو الحال مع النظام المنسق عالمياً، مما يشكل عقبة أمام جني الفوائد من التنسيق الكامل.

ومهما كان نوع اللجنة، فإنه من المهم للغاية ضمان المشاركة القوية من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، كي يتم أخذ وجهات نظرها واحتياجاتها بعين الاعتبار على النحو الواجب. حيث يعد الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بلداناً مستوردة صافية للمواد/المنتجات ويكون لديها بشكل عام قدرات تحليلية وموارد اختبارات ضعيفة، وبالتالي، فإنها تعتمد في حصولها على المعلومات بشأن المواد الكيميائية الخطرة في المواد المنتجة على الموردين في أعلى السلسلة. في اللجنة الفرعية للنظام المنسق عالمياً، والتي تستضيفها اللجنة الاقتصادية من أجل أوروبا في الأمم المتحدة، وعلى سبيل المثال، يمتلك ممثلو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأثيرات قوية غير متناسبة. ينبغي تفادي مثل هذه الحالات في حال تأسيس لجنة لإدارة الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي.

لذا تصور لخطوتين: أولاً، هناك متطلب لإفصاح إلزامي للمواد الكيميائية في قائمة الشفافية؛ بعد ذلك توضع قيود على المستوى العالمي بشأن المواد الكيميائية في القائمة لم يتم تنظيمها بعد من قبل المعاهدات.

سيوجب ضمان الامتثال إلى المعايير بواسطة أنظمة وطنية ملائمة، على سبيل المثال من خلال إجراء تفتيش مفاجئ بشكل دوري مع التحقق التحليلي للمواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي في المواد/المنتجات. بالنسبة إلى الحدود، يمكن أن تتولى إدارة الجمارك المسؤولية، وفي حالات أخرى تتولى ذلك الوكالات الوطنية المعنية بالمواد الكيميائية أو جهاز الشرطة.

(<https://unitar.org/technical-expert-workshop-criteria-substances-international-concern-beyond-2020>)

³² اتفاقية آر هوس (<https://www.unece.org/env/pp/introduction.html>)

³³ دليل حول النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (GHS)

(<https://www.osha.gov/dsg/hazcom/ghsguideoct05.pdf>)

استخدام الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي ضمن خليفة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

نحن بحاجة ماسة إلى رفع الالتزام ومستوى الطموح في العمل مع برنامج المواد الكيميائية في المنتجات وخليفة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

إن إحدى السبل الملموسة جداً لتعزيز آليات تقييم التقدم الحاصل تتمثل في إدراج الحد الأدنى لمعايير الشفافية بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي كمعلم رئيسي ضمن إطار الأهداف والمؤشرات والمعالم في خطة عمل برنامج المواد الكيميائية في المنتجات.

لدينا مثال عما يمكن أن يبدو الأمر عليه من الناحية العملية في الملحق (أ). فبالإضافة إلى وضع الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي ضمن خليفة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، فإنه يقدم تسلسلاً منطقياً للإجراءات التي تبني على الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي، بدءاً من الاتفاقيات الكيميائية القائمة ومن ثم زيادة مستوى الطموح في عمل برنامج المواد الكيميائية في المنتجات بشكل كبير مع مرور الوقت. ستكون الخطوة الأولى وضع الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي للمواد الكيميائية التي جرى تنظيمها بالفعل وضمن الإفصاح عنها في المنتجات. وبعد ذلك، يمكن توسيع قائمة المواد الكيميائية استناداً إلى التطورات ضمن الاتفاقيات بالإضافة إلى المعلومات التكميلية التي تتناول الثغرات. كما سيجري تطوير قاعدة بيانات عالمية ومناحة للجمهور بغية ضمان الإفصاح الإلزامي للمعلومات داخل سلسلة التوريد وخارجها بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي، على غرار قاعدة بيانات وكالة المواد الكيميائية الأوروبية (ECHA). وفي نهاية المطاف، يمكن تنظيم المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي التي جرى الإفصاح عنها كما هو مقترح في الهدف (ع) من المعلم (1) في الملحق (أ).

وفي حين نرى بأن اعتماد الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي للمواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي يمثل معلماً أساسياً لاقتصاد دائري عالمي بحيث يكون آمناً لصحة الإنسان والبيئة، إلا أنه لا يجب أن نغفل عن الاستمرار في العمل مع برنامج المواد الكيميائية في المنتجات من أجل الإفصاح الكامل عن المكونات في نهاية المطاف. فقد يُنظر إلى المواد الكيميائية التي تعتبر غير ضارة في الوقت الحالي على أنها ضارة في المستقبل. إن أفضل طريقة لتتبع المنتجات التي تحتوي مواد كيميائية، في حال تغيير تصنيف الخطر الخاص بتلك المواد، هي بواسطة الكشف الكامل للمكونات.

السبل المقترحة للمضي قدماً

يمكن للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية أن يعتمد قرارات بشأن تطوير ضوابط تكميلية حول المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي والحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي استناداً إلى الضوابط، طالما أنها طوعية بشكل صرف. يمكن أن يجري ذلك ضمن إطار خليفة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. كما يجب أن يكون قادراً على إصدار قرارات تدعو منتديات أخرى لتطوير الضوابط والمعايير وتقضي فيما إذا كان بالإمكان ربطها بزيادة الالتزامات.

من الناحية المثالية، ينبغي تطوير الضوابط والمعايير بموجب البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، من أجل ضمان الالتزام الراسخ وتحمل المسؤول من قبل كافة المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفائات. بعد ذلك يُفضّل إصدار قرار من جهة لها وزن سياسي أعلى من قرارات المؤتمر الدولي حول إدارة المواد الكيميائية.

تمتلك القرارات الصادرة عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، أو حتى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ذلك الوزن السياسي. فمن شأن قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لتأسيس إطار عمل تمكيني³⁴، كما تصوره عدد من أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، أن يكون مفيداً لإحياء وظيفة البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتحسينها، بحيث يمكن تكليف هذا البرنامج، من بين أمور أخرى، بإنشاء لجنة تطوير الضوابط والمعايير.

³⁴ إطار العمل التمكيني

http://www.saicm.org/Portals/12/documents/meetings/IP3/INF/SAICM_IP3_INF4_EnhancingGovernanceSMCW.pdf

وكما ورد في قسم المعلومات الأساسية، دعا عدد من القرارات التي اعتمدها الاجتماع الرابع لجمعية الأمم المتحدة للبيئة إلى اقتصاد دائري وتحسين الشفافية ومشاركة المعلومات بشأن المواد الكيميائية في سلسلة توريد المنتجات، وخاصة في القرار UNEP/EA.4/RES.8³⁵.

نشجع البلدان والأقاليم بقوة على النظر في اقتراح قرار جديد للمواد الكيميائية والنفايات للاجتماع الخامس لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، للبناء على القرار UNEP/EA.4/Res.8، ولكن مع أخذ خطوة إضافية من خلال الدعوة إلى تشكيل لجنة لتطوير ضوابط تكميلية للمواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي والحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي وتقصي فيما إذا من الممكن إضافة المعايير على شكل بروتوكول إلى إحدى الاتفاقيات الحالية في نهاية المطاف. سيشكل ذلك خطوة منطقية وملموسة للمضي قدماً وستضع الأساس لاقتصاد دائري عالمي آمن لصحة الإنسان والبيئة. ومن شأن إصدار مثل هذا القرار قبل المؤتمر الخامس لإدارة المواد الكيميائية أن يعطي تفويضاً واضحاً لإدراج ضوابط بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي والحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي ضمن أهداف ومؤشرات ومعالم خطة عمل برنامج المواد الكيميائية في المنتجات في خليفة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

UNEP/EA.4/Res.8 ³⁵

<http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/28518/English.pdf?sequence=3&isAllowed=y>

الملحق (أ) – مثال عن كيفية توظيف الحد الأدنى لمعايير الشفافية على المستوى العالمي ضمن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

الأهداف الرئيسية والمؤشرات والمعالم ضمن خطة عمل برنامج المواد الكيميائية في المنتجات في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية التي من شأنها أن تزيد وبشكل كبير من مستوى الطموح في العمل المتمركز حول معايير الشفافية على المستوى العالمي

<p>المعلم 1 للمؤشرين 1 و 2: بحلول السنة (أ)، وجود معايير شفافية على المستوى العالمي بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي، وتعد جاهزة ليتم اعتمادها ضمن خطط العمل الوطنية في خليفة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.</p>	<p>المؤشر 1: وجود وعمل لجنة³⁶ لتطوير ضوابط الإفصاح وتحديد المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي استناداً إلى الخصائص الخطرة المتأصلة. المؤشر 2: المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي استناداً إلى الضوابط التي جرى تطويرها قد تم تحديدها من أجل معايير الشفافية على المستوى العالمي.</p>	<p>الهدف (س): توفير المعلومات حول خصائص المواد الكيميائية عبر سلسلة الامداد وإدارتها السليمة، بما في ذلك البدائل والمحتوى الكيميائي للمنتجات، لجميع الجهات من أجل تمكين اتخاذ قرارات وإجراءات مستنيرة.</p>
--	--	--

³⁶ ستكون الشروط المرجعية للجنة هي تحديد ضوابط الإفصاح عن المعلومات بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام في المنتجات، بما في ذلك الضوابط التكميلية للمواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي من أجل معالجة الثغرات في المعاهدات والاتفاقيات الكيميائية الحالية.

<p>المعلم 2 للمؤشرين 3 و 4: بحلول العام (ب)، وجود قاعدة بيانات عالمية متاحة للعموم ويديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي من أجل دعم اتخاذ قرارات مستنيرة، وبحيث يتم توسيعها مع مرور الوقت وفق ما تقتضيه الحاجة وذلك عندما يزداد عدد البلدان التي تتخبط بها وفي حال إضافة مواد كيميائية جديدة إلى معايير الشفافية أو إعطاء الأولوية لمزيد من فئات المنتجات.</p>	<p>المؤشر 3: وجود تمويل مخصص لإنشاء قاعدة بيانات عالمية للمواد الكيميائية موضع القلق العالمي</p> <p>المؤشر 4: توفر وعمل مستشار دون تضارب مصالح من أجل إنشاء قاعدة بيانات عالمية للمواد الكيميائية موضع الاهتمام</p>
<p>المعلم 3 للمؤشر 5: بحلول العام (ج)، تقدم 25% من البلدان تقارير إلى المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية حول المواد الكيميائية في المنتجات بناءً على معايير الشفافية العالمية بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي، وتتم إضافة البيانات في قاعدة البيانات؛ بحلول العام (د) يصبح 50%؛ وبحلول العام (هـ) 75%؛ وبحلول العالم (و) 100%.</p>	<p>المؤشر 5: تعتمد عدد من البلدان معايير الشفافية العالمية بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي ضمن خطط عملها الوطنية وتقدم تقاريرها للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية لتغذية البيانات في قاعدة البيانات العالمية</p>

<p>المعلم 1 للمؤشرين 1 و 2: بحلول العام (أ)، تضع 25% من دول الأمم المتحدة تشريعات وآليات إنفاذ موضع التنفيذ بحيث تحظر أو تتضمن خطة سحب تدريجي بتاريخ الانقضاء أو تقييد ما لا يقل عن (ب) من المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي من معايير الشفافية العالمية؛ بحلول العالم (ج) يصبح 50%؛ بحلول العالم (د) 75%؛ بحلول العام (هـ) 100%.</p>	<p>المؤشر 1: لا يمكن تسويق "س" من المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي بموجب معايير الشفافية العالمية بشكل قانوني في "ع" من البلدان.</p> <p>المؤشر 2: يتم حظر "س" من المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي بموجب معايير الشفافية العالمية في "ع" من البلدان.</p>	<p>الهدف (ع): بالنسبة إلى المواد الكيميائية أو مجموعات المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي، فقد جرى تحديدها والتخلص منها تدريجياً أو جرى حظرها فعلياً على المستوى الوطني، على امتداد كامل دورة الحياة، بما في ذلك مراحل النفايات، بغية تجنب أو تقييد تعرض الإنسان أو البيئة لها.</p>
--	---	---

<p>المعلم 1 للمؤشرات 1 و 2 و 3: بحلول العام (أ)، تضع 25% من دول الأمم المتحدة تشريعات وآليات إنفاذ موضع التنفيذ بحيث تحظر أو تتضمن خطة سحب تدريجي بتاريخ الانقضاء أو تقيد ما لا يقل عن (ب) من المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي من معايير الشفافية العالمية مع الإشارة إلى مبدأ مونتريال للاستخدامات غير الضرورية؛ بحلول العالم (ج) يصبح 50%؛ بحلول العالم (د) 75%؛ بحلول العام (هـ) 100%.</p> <p>*الاستخدامات غير الضرورية: راجع مفهوم "الاستخدام الضروري" في القرار IV/25 في بروتوكول مونتريال. إن عنصر الاستخدام الضروري هما أن يكون الاستخدام "ضرورياً للصحة أو السلامة أو لعمل المجتمع" وأن "لا يكون هناك بدائل مجدية تقنياً واقتصادياً". تعتبر كافة الاستخدامات الأخرى على أنها غير ضرورية.</p>	<p>المؤشر 1: وجود لجنة لوضع الاستخدامات غير الضرورية*، تماشياً مع التعريف الوارد في بروتوكول مونتريال، بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي ضمن معايير الشفافية على المستوى العالمي.</p> <p>المؤشر 2: جرى وضع الاستخدامات غير الضرورية*، تماشياً مع التعريف الوارد في بروتوكول مونتريال، بشأن المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي ضمن معايير الشفافية على المستوى العالمي.</p> <p>المؤشر 3: لا تسمح سياسات الشراء الخاصة بالحكومات الوطنية والمحلية والمصنّعين وتجار التجزئة بشراء منتجات جرى فيها استخدام مواد كيميائية موضع اهتمام عالمي من قائمة الشفافية العالمية بطرق تعتبر غير ضرورية تماشياً مع التعريف الوارد في بروتوكول مونتريال.</p>	<p>الهدف (ص): كافة الاستخدامات غير الضرورية* للمواد الكيميائية أو مجموعات المواد الكيميائية موضع الاهتمام قد جرى تحديدها أو سحبها تدريجياً أو حظرها بشكل فعلي</p>
--	--	--

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

منظمة دعم عدالة الصحة والبيئة (HEJSupport) Health and Environment Justice Support (HEJSupport)

Olga Speranskaya, olga.speranskaya@hej-support.org

Alexandra Caterbow, alexandra.caterbow@hej-support.org

Swedish Society for Nature Conservation (SSNS) الجمعية السويدية للحفاظ على الطبيعة
Andreas Prevodnik, andreas.prevodnik@naturskyddsforeningen.se

Groundwork/Friends of the Earth South Africa العمل التحضيرى/أصدقاء الأرض، جنوب أفريقيا
Rico Euripidou, rico@groundwork.org.za

Canadian Environmental Law Association جمعية القانون البيئى الكندية
Fe de Leon, deleonf@cela.ca

European Environmental Bureau المكتب البيئى الأوروبى
Dolores Romano, dolores.romano@eeb.org

BUND/Friends of the Earth, Germany ألمانيا/أصدقاء الأرض/BUND
Manuel Fernández, Manuel.Fernandez@bund.net

Forum Umwelt und Entwicklung
Wolfgang Obenland, obenland@forumue.de

The Lung Association- New Brunswick جمعية الرئة – نيو برونزويك
Barb MacKinnon, barb.mackinnon@nb.lung.ca

Women's Healthy Environments Network شبكة المرأة للبيئات الصحية
Cassie Barker, cassie@womenshealthyenvironments.ca

RightOnCanada
Kathleen Ruff, kruff@starlynx.ca

Pestizid Aktions-Netzwerk e.V. (PAN Germany) ألمانيا شبكة العمل حول مبيدات الآفات،
Susan Haffmans, susan.haffmans@pan-germany.org

PAN North America أمريكا الشمالية شبكة العمل حول مبيدات الآفات،
Kristin S. Schafer, kristins@panna.org

PAN Aotearoa New Zealand أوترا نيوزيلندا شبكة العمل حول مبيدات الآفات،
Meriel Watts, meriel@merielwatts.net

PAN UK المملكة المتحدة شبكة العمل حول مبيدات الآفات،
admin@pan-uk.org

Armenian Women for Health and Healthy Environment جمعية المرأة الأرمنية للصحة والصحة البيئية
(AWHHE)

Gohar Khojayan, gohar.khojayan@gmail.com

Eco-Accord, Russia روسيا جمعية التوافق البيئى،
Olga Ponizova, ecoaccord@gmail.com

Women Engage for a Common Future (WECF) جمعية مشاركة المرأة في مستقبل مشترك
Johanna Hausmann, johanna.hausmann@wecf-consultant.org

TOXISPHERA, Brazil البرازيل، TOXISPHERA
Zuleica Nycz, zuleica.nycz@gmail.com

Greenwomen, Kazakhstan كازاخستان، جمعية المرأة صديقة البيئة،
Lidia Astanina, lidia.astanina@gmail.com

Chemical Safety Agency, Ukraine أوكرانيا وكالة السلامة الكيميائية،
Denis Pavlovsky, dpavlovskyi88@gmail.com